كك اثنيث

في نظام الحكم المقترح للعراق: البرلمان راسي(٢)

تأنو كويم

تتلخص فكرة مقال الاثنين السابق الرئيسية في ان جذر مشكلات النظام الرئاسي يكمن في شكل تفريحي غير ناجح على المدى البعيد لتقسيم السلطات بين الرئيس والكونغرس، فبدلا من تأكيد خضوع السلطة التنفيذية المستمر للبرلمان، يفضي النموذج الرئاسي عمليا، الى توسيع استقلال الرئيس وظيفيا، وبالتالي توليد مناخات اساءة استعمال السلطة (من جهة الرئيس) ونقص سلطة المراقبة الشعبية من جانب الكونغرس- البرلمان). وتفيد خلاصة المقال السابق بان تناقضات النظام الرئاسي البنيوية، فضلا عن متطلباته الخاصة، تجعل من غير الحكمة تطبيقه في بلد على غرار العراق، فهو لن يولد الاستقرار المنشود للنظام الديمقراطي.

ولكن، هل من اللازم، بناء على ما سبق، نبذ النظام الرئاسي كليا جانبا؟

ليس من الضروري تماما، فالنظام الرئاسي، على الرغم من انتاجه ازمتات مستمرة في الحكم الديمقراطي، يحمل في منطق بنيانه، وكذلك في تطبيقاته العملية، ابعادا ايجابية مهمة و لا سيما في نموذجه المعدل شبه الرئاسي، فهو اذا يستلزم احزابا كبيرة للاستقطاب الجماهيري انتخابيا لا يشترط (مثلما يفعل النظام البرلماني) ان تكون هذه الاحزاب متماسكة داخليا ومنضبطة خارجيا. في النظام البرلماني، حتى يتسنى للحزب (او للاحزاب) السائد برلمانيا ان يخدم الحكومات المنتخبة عنه ذلك، لا لاجزاء المعارضة ان تقدم حكوماتها البديلة، يجب بالضرورة، ان تتمتع بدرجة عالية من الاتساق البرنامجي داخليا والالتزام بالنصوصات البرلماني خارجيا. لهذا، نرى ان اعضاء البرلمان من مختلف الاحزاب السياسية (السائدة في الحكم او المعارضة) في الانظمة البرلمانية يشكلون كتلا حزبية صلبة نسبيا. يندر ان يصوت نائب حزب ضد سياسات حزبه او ان يتخذ موقفا مغفرد بصورة مستمرة (او بطور وحيدة) محكومة اصلا ببرنامج الحزب وآليات المحاسبة الداخلية. ان حالات تنافر هذا النائب او ذك مع حزبه بحيث يصوت بمفردته بصورة مستمرة (او يكس مجرد مرة او مرتين) انطلاقا من ارائه الخاصة في حالات نادرة وعادة ما تنتهي بحماسة النائب وربما استبداله، حتى ان البعض في البلدان الغربية يطلق على اصحاب هذه الحالات لقب (افراد سائين) او (بطور وحيدة) . ان عدم تناسق الاحزاب السياسية داخليا ووضعت التزام النواب بسياسات احزابهم يحول البرلمان الى تجمع مختلف رحا ما هو جمعية وطنية فاعلة، التي تجمع لقوى مختلفة تحوض نقاشات لا تطبق سياسات و لا ترض آليات محاسبة شرعية، على نحو ما يحدث في بلدان كثيرة. ربما تمكن هذه الحالة ما جرى في التاريخ النيابي للعراق الاسلامي؟

و على العكس من ذلك، يعمل النظام الرئاسي بمرونة أكبر (و لا سيما حين يتقابل الرئيس الذي هو من حزب معين مع كونغرس معارض) في ظل وجود احزاب غير منضبطة يمكن لاعضائها ان يصوتوا بما يحلو لهم بلا خوف كبير على مواقفهم في احزابهم. ما طيبة الاحزاب السياسية السائدة في العراق وكيف تتواءم، تسهيلا او تعقيدا، مع اي من نظامي الحكم الرئاسي او البرلماني؟

تتمس الاحزاب السياسية السائدة في البلاد الان بطابع غير وطني تنظيميا، اذ انها تمتد على اصقاع جزيئية في العراق ويطبعها طائفتي تعويبا لانها تستقطب انحصارها اساسا بحسب الطائفة والقومية والدين والمذهب والشعرية، وبالتالي، فان الاستقطاب البرنارمجي سياسي وفكريا سيسير على عكازات لمدة طويلة، وسيئوه النظام الحزبي من ثقل اللاوطنية والتجزؤ والاستقطاب الاثرائنامجي.

مبدينا، نعرقل هذه العوامل اى نظام للحكم رئاسيا كان او برلمانيا، فعلى الرغم من ان النظام الرئاسي يمكن ان يعمل في ظل احزاب متفككة الانضباط و على الرغم من ان الاحزاب العراقية يمكن ان تدخل في تحالفات انتخابية ناجحة، على نحو ما جرى في انتخابات ٣٠ كانون الثاني الماضي، فان تجزؤ النظام الحزبي يعني تجزؤ البرلمان نفسه، وهو ما سيسجل الرئيس يتربع على ماكنة تعمل محرقاتها بمختلف الاتجاهات، وبالتالي، ستكون ماكنة معطوبة وظيفيا. النتيجة المؤكدة هي قيام رئيس قابض على سلطات كبيرة لا رادع لها وجمعية وطنية مشلولة لا معنى لدورها النيابي.

اما الكتل البرلمانية فمن الصعب توقع ثبات التزام الاحزاب العراقية بقوانينها الانتخابية الاصلية، وان مواقفها ستتوقف، الى حد كبير، ليس على ما تفرضه القائمة الانتخابية، بل على حساب المنافع والخسائر من كل موقف، بل لعل من المتوقع ان يتنقل بعض النواب بين القوائم باستمرار في اعقاب الانتخابات القادمة التي ستتاتي بجمعية وطنية جديدة. وفي الحقيقة، فان كل القوائم الانتخابية ضمت قوى سياسية متنافرة ومتناقضة ولم يجمعها الا حضايق استقطاب الهوية ما قبل الوطنية. ان ما يمكن ان يخفف من ثقل عوامل اللاوطنية والتجزؤ والاستقطاب الاثرائنامجي هو مركب من العوامل المتبادلة، تحتل ثلاثة من هذه العوامل المتبادلة اهمية استراتيجية، هوية عراقية مؤسدة على دولة القانون حصرا ومدعومة بتطورات اجتماعية؛ تتخللها تلبورات طبقية فضلا عن تكامل السوق العراقية واتساع حجم الطبقات الاجتماعية و لا سيما الطبقات الوسطى والعاملة والراسمالية؛ و تحول نوعي في الثقافة السياسية في العراق يساعد التحالفات الحزبية على وعي مصالحتها الاستراتيجية بطريقة جديدة بعيدا عن الانكفاء على نرجسيات الذات المجزأة.

يمكن لتثقافة سياسية تقوم على مبادئ الشرعية الديمقراطية والشفافية ان تعزز من طابع ثبات هذه التحالفات وصولا الى توحيد المزيد من القوى السياسية الصغيرة حول قوى سياسية اكبر وتعميق اسس عملها تنظيميا وبرنامجيا و تطوير النظام الانتخابي الحالي في الاقف التمثيلي النسبي المعمول به الان بما يهيئ الحوافز لثمتين التحالفات الحزبية. ان تحقق هذه العوامل كل الشيء الوحيد الذي يكفل نمو نظام حزبي مؤايم للنظام البرلماني. و بخلاف تعزز نمو النظام الحزبي في العراق في افق وطني ديمقراطي، افق متماسك وطنيا ومتوحد ديمقراطيا وملتزم تنظيميا ومحيوك برنامجيا، فان النظام البرلماني سيواجه مشكلات كبرى. فالنظام البرلماني، على اختلاف تنوعياته، لا يعمل. مثلما هي الحال في النظام الرئاسي. على وفق مبدأ تقسيم السلطات، بل على منطق الاشتراك في السلطات بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية، البرلمان والحكومة. يتلور هذا المنطق في بنية معينة للسلطة السياسية يعطي من خلالها الحزب المعنى صلاحيات جوهرية لرئيس الحزب بان يقوم بادارة تنفيذ سياسات الحزب وبرنامجه، ولكن رئيس الحزب يلبث، في نهاية المطاف، جزءا من عملية حزبية داخلية هي التي فازت بالانتخابات وليس هو مباشرة، على الرغم من دوره المهم فيها. لهذا، فاذا كانت مصائر استقرار النظام البرلماني في العراق ستعتمد اعتمادا حاسما على طبيعة نمو الاحزاب العراقية على امتداد محور الاقف الوطني الديمقراطي، فان الطبيعة السياسية للحكومة، من حيث قوة رئيس الوزراء الفردية وصلاحيتها لقياس بقوة كتلتها البرلمانية وصلاحيتها، ستتوقف على كيفية ترتيب العلاقات بين قيادة كل حزب و سائر تنظيمياته وهيئاته.

ان التمكن في علاقات الصراع والتفاعل داخل الاحزاب العراقية وفيما بينها سيلقي الضوء، ايضا، على مدى تحقق منطق الاشتراك في السلطة بين الحكومة والبرلمان وسوياتها من الاشتراك.

الأصولية كالمفهوم

يعرف الفكر التونسي العفيف الاخير الأصولية بأنها هوس. هوس بالنقاوة، نقاوة العرق، نقاوة الهوية، نقاوة اللسان من الناحة والدخيل من الألفاظ، ورهاب التطور والتجديد، من ناحية أخرى يعرف الأخضر الأصولية بأنها رفض للحدائثة، وقد فعل هاذ على الحدائثة.

ترتكز الأصولية للأمام اليونسكو التابعة للأمم المتحدة أسئلة إلى أكثر من مئة عالم ومفكر سياسي واجتماعي واقتصادي بخصوص تعريف الديمقراطية، وكانت الإجابة للدساء من داخلها، أو هي قرعءاء بيضاء من غير سوء في بعض الأحيان، حيث لا تنش ولا تكش.

تتركز الأصولية الدينية السياسية على مركزات ثلاثة، كما يحددها راشد الغنوشي الزعيم الأصولي الديني السياسي التونسي وزعيم "حركة النهضة" الأصولية وهي:
- فكر سيد قطب.
- فكر الثورة الإيرانية.
- فكر حسن الترابي.

فما موقف الأصولية من الديمقراطية من خلال هذه المرتكزات؟

وهل هنالك معنى واحد للديمقراطية سواء في خطاب اليمين ام اليسار الاسلامي؟

الديمقراطية أشكال مختلفة ومعناها واحد

من المتسفق عليه ان الديمقراطية منذ عهد الإغريق إلى اليوم كانت منتجا اجتماعيا وثقافيا، وانها تتشكلا وتتهيا وقفا للمجتمعات التي تعيش فيها وتطبقها. "فهي لا تقوم من فراغ بل تمارس ضمن واقع اجتماعي محدد وفي إطار

يقول العفيف الأخضر (الأصولية تعيق تطور اللغة العربية، مجلة "قضايا فكرية" القاهرة، ايار/١٩٩٧). فالديمقراطية الأوروبية مثلا تختلف في معناها ومبناها عن الديمقراطية الإنجليزية تختلف عن الديمقراطية الفرنسية. والشورى في العهد الراشدي والتي يحلو لبعض

المفكرين الإسلاميين المستنيرين من أهل اليسار كعلي عبد الرزاق، وخالد محمد خالد، وأمين الخولي، ومحمد خلف الله، وغيرهم، أن يطلقوا عليها "ديمقراطية" تختلف عن الشورى التي مارستها الأمويون، والعباسيون، ومن جاء بعدهم.

في العام ١٩٥٠ وجهت هيئة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة أسئلة إلى أكثر من مئة عالم ومفكر سياسي واجتماعي واقتصادي بخصوص تعريف الديمقراطية، وكانت الإجابة بأن لا تحديد واحدا ولا مفهوم شامل لعنى الديمقراطية. بل إن مفاهيم الديمقراطية على مر التاريخ وبين الحضارات تتناقض فيما بينها تبعاً للوضع الاجتماعي السائد في كل شعب وفي كل فترة. فلا تفرغ من عدم اتساق الفكر العربي بيساره وبيمينه، بتقليديه وليبرالييه، على مختلف مناهج محد للديمقراطية، وعلى معنى واحد للديمقراطية. فلكل مجتمع من المجتمعات البشرية خاصيته ولكل مجتمع تبعاً لذلك آليات الديمقراطية المختلفة، شرط ان تصب هذه الآليات في النهاية ضمن الإطار العام للديمقراطية وهو "حكم الشعب لنفسه وللصالحه". إلا ان بعض المفكرين يرد هذا التنوع وهذا الاختلاف الى التباينات الديمقراطية المختلفة، وليس إلى المفهوم الديمقراطي. فجوهر المفهوم الديمقراطي واحد. (تقييفن مسعد وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٨).

جمال الدين الأفغاني والملكية الشورية

من الواضح في النصف الثاني من القرن العشرين- والذي يسيطر عليه "عصر هيمنة" السمرق والبوللة التسلطية" رأي المفكر الكويتي خلدون الاستقيب - ان الأحزاب والجماعات الإسلامية كانت تخفض جناح المعارضة للأنظمة الملكية أكثر مما تخفضها للأنظمة الجمهورية. فلم تكن الأحزاب والمنظمات الإسلامية في الخليج العربي

على عداء كبير مع الأنظمة كما هي في الجزائر مثلاً. ولم تكن هذه الأحزاب والمنظمات في الأردن والعراق الملكي والمغرب على عداء مع الهاشميين والعلويين كما هي على عداء مع أنظمة في مصر وسوريا مثلاً. ولهذا كله جذوره ومرجعياته في التاريخ العربي والإسلامي. فالسنة التي تشكّل الغالبية العظمى من الأحزاب والمنظمات السياسية وضعه الأمويون لتثبيت عرشهم واعطائه الصبغة الشرعية والقائل: "الخلافة" عشر ومطلع القرن العشرين بعدي ثلاثون سنة، وبعد ذلك "ملك".

وبسألعل فإن الخلفاء الراشدين قد حكموا قرابة ثلاثين سنة (٦٣٢-٦٦١م) وجاء الملكة ونصبتها نظاماً سياسياً وحيداً يصلح لهذا الشرق، وذلك مداراة للخديوي توفيق (١٨٥٢-١٨٨٢) برغم أن هذا الخديوي كان عدواً لودوا للديمقراطية. فقد احتفل الخديوي توفيق مع مختلف شريف رئيس الوزراء آنذاك بشأن النظام الدستوري، فألقى مجلس الوزراء، ورئيس هو الوزارة وكان خصماً للشورة العربية التي حارثته، وقرضت عليه إعادة محمد شريف. استعان بالإنجليز لينصروه على الثورة العربية.

فمتنقراً كيف كان يخاطب جمال الدين الأفغاني أشهر مصال سياسي وديني في القرن التاسع عشر الخديوي توفيق، وكيف كان يخفض في جناح النذل من المعارضة والإصلاح، ويدئه على ريب الملكية الشورية (الملكية الشورية، هي الملكية التي يخير فيها الحاكم بين أن يأخذ بالشورى أو لا يأخذ بها. وإذا أخذ بها فهي لا تتعدى أن تكون نصيحة رقيقة هامة في جلسة سمر، تتبعها دعابة لكي تشرح صدر السلطان بعد أن تكون النصيحة قد غمته) كأفضل طرق للحكم: "ولكلم رأينا: من خلفاء الملوك استبدال مطلق الملك بالملك الشوري، فاستراح وأراح. وهذا الشكل من الحكم هو الذي يصلح لمصر ولدول وامارات الإسلام في الشرق. وهذا الشرع بحاجة إلى مستبد عادل (لا تعلم كيف يمكن للعدل أن

كيف كانت الأصولية عائقاً سياسياً للعرب؟

شاكر النابلسي

لأي نظام سياسي عربي بان يتفاوض بحرية على إعادة جدولة ديونه أو الحصول على قروض جديدة إلا بالأذعان إلى هذه الشروط السياسية التي قد تفتح إمكانية ما من إمكانيات تحقيق الانتقال الديمقراطي (عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والمكثبات، ص ٢١).

لا أرضاً قطعتنا ولا ظهراً أبقينا!

إن العقبة الأخرى في طريق تحقيق الديمقراطية في العالم العربي، كانت تأكيد المفكرين الإسلاميين على تخفيض الشورى الإسلامية لا الديمقراطية الغربية. وبما أن آليات الشورى التي طبقت قبل خمسة عشر قرناً غير مفيدة الآن، ولا تضي بالأغراض الإسلامية طبقت لعدم صلاحيتها الواقع المعاصر، ولا الديمقراطية طبقت لمعارضة التيارات الإسلامية لها. ومن هنا أصبحنا كائيت، لا ظهرا أبقينا ولا أرضاً قطعتنا. وهذا ما لخصه أحد الباحثين الإسلاميين بقوله: "إن النظر إلى الشورى من منظور الديمقراطية وليس العكس هو سبب وضعتنا الحضاري المنخفض والضعيف. بينما الشورى أعمق وأكثر فائدة لمستقبل البشرية ولغرب الإسلامي، فوضع مبادئ الديمقراطية وجود دعامة الخصوصية والاستثناء في المؤسسة الدينية الذين يجابهون الفكرة الديمقراطية ويعفونها. وأن هذا التسفيه وتلك المجابهة تسيء إلى الإسلام نفسه من حيث أن الإسلام لسلطة الاجتهاد وسلطة العقل التصرف في المجال السياسي، ووضع مبادئ للحكم تحت على وجوب الديمقراطية، وبنهاية المطالب الديمقراطية وتعارض جميع أنواع الانتهاك لحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. ولم يعد ثمة ما يسمح

الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلا لأمتها سوى أن تُورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر بالكلام الحلو عن واقع سواه (الصادق النهيوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦).

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية. "فاغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي. لقد ضرب الغرب الديمقراطية الشورة العربية، وضرب مشروع عبد الناصر" (محمد عمارة وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٤).

فهل هذا صحيح؟ ربما يكون هذا صحيحاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب. كما لم يكن في إنشاء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الديمقراطية الغربية تشد حبلاها. وبدأ الضغط على العالم العربي ما هو إلا رشوة مشروعة للغرب و"رضية تقوى الضغط الخارجي" (عبد الإله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، ص ٧٩). وقد "كانت النخب الديمقراطية فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية وتعارض جميع أنواع الانتهاك لحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. ولم يعد ثمة ما يسمح

الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلا لأمتها سوى أن تُورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر بالكلام الحلو عن واقع سواه (الصادق النهيوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦).

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية. "فاغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي. لقد ضرب الغرب الديمقراطية الشورة العربية، وضرب مشروع عبد الناصر" (محمد عمارة وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٤).

فهل هذا صحيح؟ ربما يكون هذا صحيحاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب. كما لم يكن في إنشاء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الديمقراطية الغربية تشد حبلاها. وبدأ الضغط على العالم العربي ما هو إلا رشوة مشروعة للغرب و"رضية تقوى الضغط الخارجي" (عبد الإله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، ص ٧٩). وقد "كانت النخب الديمقراطية فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية وتعارض جميع أنواع الانتهاك لحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. ولم يعد ثمة ما يسمح

الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلا لأمتها سوى أن تُورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر بالكلام الحلو عن واقع سواه (الصادق النهيوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦).

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية. "فاغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي. لقد ضرب الغرب الديمقراطية الشورة العربية، وضرب مشروع عبد الناصر" (محمد عمارة وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٤).

فهل هذا صحيح؟ ربما يكون هذا صحيحاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب. كما لم يكن في إنشاء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الديمقراطية الغربية تشد حبلاها. وبدأ الضغط على العالم العربي ما هو إلا رشوة مشروعة للغرب و"رضية تقوى الضغط الخارجي" (عبد الإله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، ص ٧٩). وقد "كانت النخب الديمقراطية فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية وتعارض جميع أنواع الانتهاك لحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. ولم يعد ثمة ما يسمح

الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلا لأمتها سوى أن تُورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر بالكلام الحلو عن واقع سواه (الصادق النهيوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦).

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية. "فاغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي. لقد ضرب الغرب الديمقراطية الشورة العربية، وضرب مشروع عبد الناصر" (محمد عمارة وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٤).

فهل هذا صحيح؟ ربما يكون هذا صحيحاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب. كما لم يكن في إنشاء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الديمقراطية الغربية تشد حبلاها. وبدأ الضغط على العالم العربي ما هو إلا رشوة مشروعة للغرب و"رضية تقوى الضغط الخارجي" (عبد الإله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، ص ٧٩). وقد "كانت النخب الديمقراطية فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية وتعارض جميع أنواع الانتهاك لحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. ولم يعد ثمة ما يسمح

الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلا لأمتها سوى أن تُورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر بالكلام الحلو عن واقع سواه (الصادق النهيوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦).

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية. "فاغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي. لقد ضرب الغرب الديمقراطية الشورة العربية، وضرب مشروع عبد الناصر" (محمد عمارة وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٤).

فهل هذا صحيح؟ ربما يكون هذا صحيحاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب. كما لم يكن في إنشاء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الديمقراطية الغربية تشد حبلاها. وبدأ الضغط على العالم العربي ما هو إلا رشوة مشروعة للغرب و"رضية تقوى الضغط الخارجي" (عبد الإله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، ص ٧٩). وقد "كانت النخب الديمقراطية فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية وتعارض جميع أنواع الانتهاك لحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. ولم يعد ثمة ما يسمح

الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلا لأمتها سوى أن تُورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر بالكلام الحلو عن واقع سواه (الصادق النهيوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦).

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية. "فاغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي. لقد ضرب الغرب الديمقراطية الشورة العربية، وضرب مشروع عبد الناصر" (محمد عمارة وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٤).

فهل هذا صحيح؟ ربما يكون هذا صحيحاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب. كما لم يكن في إنشاء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الديمقراطية الغربية تشد حبلاها. وبدأ الضغط على العالم العربي ما هو إلا رشوة مشروعة للغرب و"رضية تقوى الضغط الخارجي" (عبد الإله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، ص ٧٩). وقد "كانت النخب الديمقراطية فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية وتعارض جميع أنواع الانتهاك لحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. ولم يعد ثمة ما يسمح

الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلا لأمتها سوى أن تُورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر بالكلام الحلو عن واقع سواه (الصادق النهيوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦).

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية. "فاغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي. لقد ضرب الغرب الديمقراطية الشورة العربية، وضرب مشروع عبد الناصر" (محمد عمارة وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٤).

فهل هذا صحيح؟ ربما يكون هذا صحيحاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب. كما لم يكن في إنشاء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الديمقراطية الغربية تشد حبلاها. وبدأ الضغط على العالم العربي ما هو إلا رشوة مشروعة للغرب و"رضية تقوى الضغط الخارجي" (عبد الإله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، ص ٧٩). وقد "كانت النخب الديمقراطية فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية وتعارض جميع أنواع الانتهاك لحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. ولم يعد ثمة ما يسمح

الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلا لأمتها سوى أن تُورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر بالكلام الحلو عن واقع سواه (الصادق النهيوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦).

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية. "فاغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي. لقد ضرب الغرب الديمقراطية الشورة العربية، وضرب مشروع عبد الناصر" (محمد عمارة وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٤).

فهل هذا صحيح؟ ربما يكون هذا صحيحاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب. كما لم يكن في إنشاء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الديمقراطية الغربية تشد حبلاها. وبدأ الضغط على العالم العربي ما هو إلا رشوة مشروعة للغرب و"رضية تقوى الضغط الخارجي" (عبد الإله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، ص ٧٩). وقد "كانت النخب الديمقراطية فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية وتعارض جميع أنواع الانتهاك لحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. ولم يعد ثمة ما يسمح

الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلا لأمتها سوى أن تُورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر بالكلام الحلو عن واقع سواه (الصادق النهيوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦).

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية. "فاغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي. لقد ضرب الغرب الديمقراطية الشورة العربية، وضرب مشروع عبد الناصر" (محمد عمارة وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٤).

فهل هذا صحيح؟ ربما يكون هذا صحيحاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب. كما لم يكن في إنشاء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الديمقراطية الغربية تشد حبلاها. وبدأ الضغط على العالم العربي ما هو إلا رشوة مشروعة للغرب و"رضية تقوى الضغط الخارجي" (عبد الإله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، ص ٧٩). وقد "كانت النخب الديمقراطية فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية وتعارض جميع أنواع الانتهاك لحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. ولم يعد ثمة ما يسمح

الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلا لأمتها سوى أن تُورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر بالكلام الحلو عن واقع سواه (الصادق النهيوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦).

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية. "فاغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي. لقد ضرب الغرب الديمقراطية الشورة العربية، وضرب مشروع عبد الناصر" (محمد عمارة وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٤).

فهل هذا صحيح؟ ربما يكون هذا صحيحاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب. كما لم يكن في إنشاء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الديمقراطية الغربية تشد حبلاها. وبدأ الضغط على العالم العربي ما هو إلا رشوة مشروعة للغرب و"رضية تقوى الضغط الخارجي" (عبد الإله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، ص ٧٩). وقد "كانت النخب الديمقراطية فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية وتعارض جميع أنواع الانتهاك لحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. ولم يعد ثمة ما يسمح

الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلا لأمتها سوى أن تُورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر بالكلام الحلو عن واقع سواه (الصادق النهيوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦).

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية. "فاغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي. لقد ضرب الغرب الديمقراطية الشورة العربية، وضرب مشروع عبد الناصر" (محمد عمارة وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٤).

فهل هذا صحيح؟ ربما يكون هذا صحيحاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب. كما لم يكن في إنشاء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الديمقراطية الغربية تشد حبلاها. وبدأ الضغط على العالم العربي ما هو إلا رشوة مشروعة للغرب و"رضية تقوى الضغط الخارجي" (عبد الإله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، ص ٧٩). وقد "كانت النخب الديمقراطية فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية وتعارض جميع أنواع الانتهاك لحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. ولم يعد ثمة ما يسمح

الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلا لأمتها سوى أن تُورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر بالكلام الحلو عن واقع سواه (الصادق النهيوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦).

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية. "فاغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي. لقد ضرب الغرب الديمقراطية الشورة العربية، وضرب مشروع عبد الناصر" (محمد عمارة وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٤).

فهل هذا صحيح؟ ربما يكون هذا صحيحاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب. كما لم يكن في إنشاء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الديمقراطية الغربية تشد حبلاها. وبدأ الضغط على العالم العربي ما هو إلا رشوة مشروعة للغرب و"رضية تقوى الضغط الخارجي" (عبد الإله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، ص ٧٩). وقد "كانت النخب الديمقراطية فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية وتعارض جميع أنواع الانتهاك لحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. ولم يعد ثمة ما يسمح

الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلا لأمتها سوى أن تُورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر بالكلام الحلو عن واقع سواه (الصادق النهيوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦).

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية. "فاغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي. لقد ضرب الغرب الديمقراطية الشورة العربية، وضرب مشروع عبد الناصر" (محمد عمارة وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٤).

فهل هذا صحيح؟ ربما يكون هذا صحيحاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب. كما لم يكن في إنشاء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الديمقراطية الغربية تشد حبلاها. وبدأ الضغط على العالم العربي ما هو إلا رشوة مشروعة للغرب و"رضية تقوى الضغط الخارجي" (عبد الإله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، ص ٧٩). وقد "كانت النخب الديمقراطية فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية وتعارض جميع أنواع الانتهاك لحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. ولم يعد ثمة ما يسمح

الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلا لأمتها سوى أن تُورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر بالكلام الحلو عن واقع سواه (الصادق النهيوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦).

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية. "فاغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي. لقد ضرب الغرب الديمقراطية الشورة العربية، وضرب مشروع عبد الناصر" (محمد عمارة وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٤).

فهل هذا صحيح؟ ربما يكون هذا صحيحاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب. كما لم يكن في إنشاء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الديمقراطية الغربية تشد حبلاها. وبدأ الضغط على العالم العربي ما هو إلا رشوة مشروعة للغرب و"رضية تقوى الضغط الخارجي" (عبد الإله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، ص ٧٩). وقد "كانت النخب الديمقراطية فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية وتعارض جميع أنواع الانتهاك لحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. ولم يعد ثمة ما يسمح

الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلا لأمتها سوى أن تُورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر بالكلام الحلو عن واقع سواه (الصادق النهيوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦).

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية. "فاغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي. لقد ضرب الغرب الديمقراطية الشورة العربية، وضرب مشروع عبد الناصر" (محمد عمارة وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٤).

فهل هذا صحيح؟ ربما يكون هذا صحيحاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب. كما لم يكن في إنشاء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الديمقراطية الغربية تشد حبلاها. وبدأ الضغط على العالم العربي ما هو إلا رشوة مشروعة للغرب و"رضية تقوى الضغط الخارجي" (عبد الإله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، ص ٧٩). وقد "كانت النخب الديمقراطية فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية وتعارض جميع أنواع الانتهاك لحقوق المدنية والسياسية للمواطنين من دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. ولم يعد ثمة ما يسمح

الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلا لأمتها سوى أن تُورط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر بالكلام الحلو عن واقع سواه (الصادق النهيوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦).

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية. "فاغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي. لقد ضرب الغرب الديمقراطية الشورة العربية، وضرب مشروع عبد الناصر" (محمد عمارة وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٤).

فهل هذا صحيح؟ ربما يكون هذا صحيحاً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب. كما لم يكن في إنشاء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الديمقراطية الغربية تش